وزير حقوق الإنسان في حوار مع "الأمناء":

على القوى المسيطرة على صنعاء الاختيار بين دعم ومساندة الشرعية أو الاستمرار مع الميليشيا الانقلابية

جنيف/ الأمناء/ خاص

وجه وزير حقوق الانسان الدكتور محمد محسن عسكر رسائل هامة إلى أبناء الشعب اليمني عموما والقوى المسيطرة على العاصمة اليمنية صنعاء على وجه الخصوص ، وقال في رسالته الأولى التي خاطب فيها أبناء الشعب اليمني بالقول : "إن السبب الذي أوصلنا الى ما نحن عليه هو الانقلاب على الشرعية وندعوهم للوقوف ضد الميليشيا الانقلابية وعدم الاستهانة بحقوقهم ورفع الصوت عاليا للمطالبة بإنهاء الانقلاب ورفض حكم الميليشيا فلا بديل عن الدولة غير الفوضى ".

وخاطب الوزير عسكر في رسالته الثانية التي وجهها في سياق حوار أجرته معه صحيفة "الأمناء" على هامش زيارته الأخيرة لجنيف – خاطب القوى المسيطرة على العاصمة صنعاء بالقول: " نقول لهم بأن الشعب اليمني حر ولن يقبل ان تحكمه ميليشيا طائفية عنصرية ترى في السلطة والحكم حق رباني ونؤكد لهم ان الانتهاكات لا تسقط بالتقادم ابدا والحقوق سوف تعود لأصحابها ولهم الاختيار اما دعم ومساندة الشرعية واستعادة الدولة او الاستمرار مع الميليشيا الانقلابية حتى السقوط وعندها سيكونون ملاحقين بتلك الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها هذه الميليشيا ".

وتطرق وزير حقوق الإنسان في ثنايا حواره مع "الأمناء" إلى العديد من القضايا والمواضيع الهامة التي أثرناها معه في ثنايا الحوار التالي :

■ الشعب اليمني حر ولن يقبل أن تحكمه مليشيا عنصرية ترى في السلطة والحكم حق رباني

آ في البداية ما هو سبب زيارتكم إلى جنيف؟

– تأتي زيارتنا لجنيف ضمن مشاركتنا المعتادة في دورات مجلس حقوق الانسان وهذه الدورة السادسة والثلاثون دورة سبتمبر مهمة جدا حيث تتخذ فيها القرارات المتعلقة بحقوق الانسان في بلدان العالم ، ومن ضمنها بلدنا اليمن وتستمر هذه الدورة من 11 الى 29 سبتمبر .

آ ما هي الملفات التي تحملونها معكم؟

– لدينا ملفات عدة اهمها ملف وضع حقوق الانسان في اليمن منذ بدء الانقلاب وحتى اللحظة يوضح وينقل للعالم الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها ميليشيا الحوثي وصالح بحق اليمنيين ، بالإضافة الى ملف دعم اللجنة الوطنية في التحقيق واظهار الجهود التي قامت بها ونفذتها منذ بدء تشكيلها حتى اللحظة وانها تمثل الية وطنية مستقلة للتحقيق يجب دعمها من قبل المجتمع الدولي ومجلس حقوق الانسان لاستمرار لتنفيذ مهامها .

آ ما هي آخر جهودكم فيما يتعلق بملاحقة انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن ؟

– نحن في وزارة حقوق الانسان نقوم باستقبال الملفات والشكاوي ونقوم برصد والتوثيق وهي تشكل خطوة أولى لحفظ الحقوق وبعد ذلك نحيل الملفات للجنة الوطنية ليتم التحقيق فيها واثبات المسئولية وتحديدها وبعد ذلك يتم تحويلها للنائب العام والقضاء لإقفال القضايا وانصاف الضحايا وملاحقة مرتكبي هذه الانتهاكات حتى ينالوا العقاب الذي يستحقون .

آ يتعرض بعض أبناء الشعب اليمني ممن يساندون القوى الانقلابية إلى تهديد من قبل طرف ضد الآخر ما هي رسالتكم للمواطنين ولمن يسيطرون على الوضع في العاصمة صنعاء؟

– رسالتنا للموطنين ان السبب الذي اوصلنا الى ما نحن عليه هو الانقلاب على الشرعية وندعوهم للوقوف ضد الميليشيا الانقلابية وعدم الاستهانة بحقوقهم ورفع الصوت عاليا للمطالبة بإنهاء الانقلاب ورفض حكم الميليشيا فلا بديل عن الدولة غير الفوضى ،

ولمن يسيطرون على العاصمة صنعاء نقول لهم بأن الشعب اليمني حر لن يقبل ان تحكمه ميليشيا طائفية عنصرية ترى في السلطة والحكم حق رباني ونؤكد لهم ان الانتهاكات لا تسقط بالتقادم ابدا والحقوق سوف تعود لأصحابها ولهم الاختيار اما دعم ومساندة الشرعية واستعادة الدولة او الاستمرار مع الميليشيا الانقلابية حتى السقوط وعندها سيكونون ملاحقين بتلك الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها هذه الميليشيا .

آ ما هي آخر جهود الوزارة في ناحية ملاحقة تجنيد الأطفال، وهل لديكم إحصائية حديثة عن عددهم؟

– لا توجد احصائيات دقيقة لصعوبة رصد المجندين الاطفال مع الميليشيا الانقلابية ولكن التقديرات تؤكد ان الرقم فاق عشرة الف طفل مجند ، تعمل الوزارة على التوعية بخطورة التجنيد وضرره على الطفولة والاسرة وتعمل على إيجاد مراكز اعادة تأهيل الاطفال المجندين لإعادة دمجهم في المجتمع كما ان تجنيد الاطفال جريمة والذين يقومون بها سيكونون تحت الملاحقة والمساءلة..

آ كيف تقيمون عمل اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، وما هو رأيكم حيال خطورة تشكيل لجنة تحقيق دولية؟

– قامت اللجنة الوطنية بجهود ممتازة في الرصد والتحقيق معا حيث أصدرت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان تقريرها الثالث، وذكرت به انها رصدت 17123 حالة ادعاء في اليمن بين سبتمبر 2016 و يونيو2017 ، وقد أنهت اللجنة الوطنية التحقيق في 10594 حالة ادعاء من بين 17123 حالة، حددت فيها المسئولية ،وتعتزم تسليمَ النائب العام والقضاء عدد 3000 ملف مكتمل لوقائع انتهاكات حقوق الانسان كدفعة أولى.

وتكمن الخطورة في المطالبة بتشكيل لجنة دولية هو شرعنة الانقلاب فنحن لسنا بحاجة لأي قرارات جديدة وما نحتاجه تنفيذ القرارات السابقة والتي صدرت من مجلس حقوق الانسان او مجلس الامن الدوليين وهي تفوق مجتمعة اكثر من 13 قرار، ناهيكم على ان اللجان والاليات الدولية تأتي في حالة حجز او تعطل الاليات الوطنية وهذا ليس باليمن كون الاليات الوطنية تعمل بشكل ممتاز جدا وما يجب على المجتمع الدولي هو دعم هذه الاليات الوطنية ومدها بالخبرة والاحتياجات الفنية واللوجستية. وهو ما جاء في القرار الاخير لمجلس حقوق الانسان والذي لم ينفذ حتى اللحظة .

آ كيف تقيمون عمل المنظمات الإنسانية وما هي رسالتكم لها؟

– للأسف الشديد كثير من المنظمات الانسانية وجدت الوضع اليمني سلعة رابحة لها فنجد مليارات وملايين الدولارات التي تقدم لهم لغرض دعم ومساندة الشعب اليمني لا أثر لها على ارض الواقع، فرسالتنا لهم هو يجب عليهم العمل بمهنية لخدمة وتحقيق الرسالة العظيمة التي يحملوها لمساعدة الانسانية كما اننا نطالبهم بتحرر من تأثير الميليشيا الانقلابية وذلك بنقل مراكز عملهم للعاصمة عدن وحتى لا تستغل تلك المساعدات لقتل الانسانية بدل مساعدتها.